أثر ثورات الربيع العربي على أداء اقتصاديات الدول العربية

د.بوعزارة أحلام
جامعة الجزائر 3

الملخص:

شهدت المنطقة العربية ومازالت تشهد تطورات إقتصادية وإجتماعية وسياسية متسارعة وعميقة،غيرت ولاتزال تغير في معالم الصورة الإجمالية والتفصيلية للدول،حيث تمر معظم بلدان المنطقة بفترة تغير غير مسبوقة،إذ أن التحولات السياسية والمطالب الإجتماعية الملحة والبيئة الخارجية المعاكسة،فقد تضافرت لزيادةالمخاطر التي تهدد إستقرار الإقتصاد الكلي في المدى القريب.

ورغم الجهود المبذولة لإحتواء الوضع،إلاً أنه يلوح في الأفق حالة من عدم اليقين،نتيجة إنخفاض النمو العالمي والتداعيات السلبية من منطقة اليورو وكذى إنخفاض أسعار النفط خصوصًا في الآونة الأخيرة،رغم إختلاف درجة تأثر هذه الدول إزاء هذه التغيرات كل حسب درجة إنفتاحها على العالم الخارجي،وهذا ما سنحاول تبيانه في هته الورقة البحثية،مع تحديد أثر هذه الثورات على بلدان التحول نفسها وعلى الدول المجاورة من خلال الأرقام والإحصائيات لبعض المؤشرات الإقتصادية لدول المنطقة مع تبيان أهم الإجراءات المتخذة من قبل الدول العربية لتدارك آثارها السلبية.

الكلمات الدالة: الربيع العربي،بلدان التحول العربي،الناتج المحلي الإجمالي،التضخم،عجز الموازنة العامة.

مقدمة:

هناك العديد من الأزمات التي إنتابت المنطقة العربية في الآونة الاخيرة ومنها الثورات التي إندلعت في بعض البلدان،والتي أطلق عليها فيما بعد ثورات الربيع العربي،ورغم مايبدو واضحا أن الإنتفاضات الشعبية جاءت وليدة الرغبة في مزيد من الحرية السياسية والإجتماعية والإقتصادية،فقد جاء توقيتها مفاجئاً للجميع،وترجع هذه الأزمة إلى جذور سياسية في الأصل،لكن القضايا الإقتصادية جزء لايتجزأ منها فقد عانت كل من تونس،مصر ، اليمن وسوريا طوال الفترة السابقة من تردي الأحوال المعيشية وإرتفاع معدلات الفقر والبطالة وإنخفاض معدلات الإنتاج،وإرتفاع الفجوة بين طبقات الشعب.

وقد كانت المنطقة تسير على مسار التعافي من الأزمة العالمية حتى أواخر عام 2010،حيث تسارع النمو ليصل إلى 3.9% في عام 2010 بعد أن بلغ2.1% في عام 2009،إرتكازاً على أداء البلدان المصدرة للنفط في المنطقة بصفة أساسية،ومع ذلك فلم ينجح في النمو بتوازنه البطيء طوال السنوات الماضية في إنشاء الوظائف الكافية للقوى العاملة المتنامية،وبصفة خاصة عرفت الفترة 2000-2011 نسبة نمو في الناتج المحلي الإجمالي لدول التحول لم تتجاور (4-5%)طبقا لتقديرات صندوق النقد الدولي[1]. كما إنخفض الناتج المحلي في البلدان العربية أثناء أزمة الربيع العربي من 4.5% إلى 3.1%،أي إنخفاض بمقدار 1.4 %،وبالنظر إلى واقع الدول نجد أن مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي المصري قد إنخفضت بنسبة 4.8% وفي تونس بنسبة 3.3% والأردن إنخفض بنسبة 1.5%،ونظرا لإرتفاع معدلات تدفق العمالة بين البلدان العربية فقد شهدت بعض المناطق عودة العمالة الموجودة لديها إلى بلادها كما حدث بالنسبة للعمالة المصرية،والتي كانت متواجدة في ليبيا فقد نزحت جميعها إلى مصر خوفا من الحرب الأهلية الدائرة هناك ،كما زاد في معدلات البطالة وأدى هذا إلى إرتفاع أسعار الغذاء وتوترات في أسواق الأوراق المالية،ويمكن أن تعطي بعض الدلالات الإحصائية على تداعيات الربيع العربي على مجموعة من الدول العربية.

وعليه تأتي إشكالية بحثنا والمتمحورة فيمايلي:

- ماهي تداعيات ثورات الربيع العربي على اقتصاديات الدول العربية؟وماهي أهم الاجراءات المتخذة لتداركها؟

وللاجابة على هته الاشكالية قسمت الدراسة الى ثلاثة محاور أساسية وهي:

أولا: تداعيات الربيع العربي على بلدان التحول العربي.

ثانيا: تداعيات الربيع العربي على الدول المجاورة.

ثالثا: أهم الإجراءات التي إتخذتها الدول العربية لتدارك آثار الربيع العربي.

أولا:تداعيات الربيع العربي على بلدان التحول العربي

عرفت معظم الدول العربية نموا بطيئا ومتباينا،نتيجة التغيرات والأزمات التي مرت بها،والتي كانت نتاج تطبيق وتبني سياسات اصلاح اقتصادية مفروضة من قبل مؤسسات بريتون وودز لعدة سنوات،هذا التراكم السلبي على مستويات النمو والمؤشرات الإجتماعية وكذا عجوزات المالية العامة،أدى بالشعب الى الانتفاضة ورفضه للسياسات الحكومية المنتهجة،نتيجة التندي الحاد في المستويات المعيشية للطبقات الإجتماعية خصوصا في كل من الدول تونس،مصر،سوريا،اليمن و ليبيا[2].

01/تداعيات الربيع العربي على تونس

شهد إقتصاد تونس إنخفاض في الإنتاج الصناعي بواقع 13% في يناير 2011،بينما هوت السياحة التي تساهم بنحو 7% من الناتج المحلي الإجمالي أي بواقع 40% خلال الشهرين الأولين من عام 2012، ما جعل البلاد تخسر 7 آلاف فرصة عمل شهريا وفق مصادر حكومية ،كما تراجع أداء قطاع المناجم و الفوسفات بنسبة 53%.[3]،أما فيما يخص معدلات الفقر فقد تجاوزت نسبة 24%،كما بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 40% في عام 2011،وبلغ عجز الموازنة العامة نحو 6% وهي نسبة تنعكس سلبيا على مستوى الأسعار التي يتحمل عبئها المواطن البسيط،إضافة إلى إنخفاض إسهام الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من 13% إلى 8%،كما إنخفض معدل النمو الإقتصادي بين0 و 1% في عام 2011،مقارنة بمعدل نمو إقتصادي يصل إلى 5.4% عام 2011[4]،والجدول الموالي يبين التأثيرات المختلفة للربيع العربي على تونس[5].

الجدول رقم 01: التأثيرات المختلفة للربيع العربي على تونس

البيان	2009	2010	2011
نمو الناتج المحلي الإجمالي	3	3.7	-2.5
التضخم	3.5	4.4	6.4
الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	-2.7	-2.6	-6
الحسابات الجارية % من الناتج المحلي	-2.8	-4.7	-8.9

المصدر: بويبية نبيل،"منطقة الشرق الأوسط ثورات الربيع العربي"،على الموقع الإلكتروني: https://sites.google.com>site>unis p21،تاريخ الإطلاع:2015/01/05، على الساعة:12:21.

تشير بيانات الجدول إلى إنتكاسة كبيرة حلت بالإقتصاد التونسي، والتي بلغت نسبة العجز بالميزانية إلى 6% عام 2011،أي زيادة في نسبة العجز بمقدار 3.4%،علاوة على ذلك فقد تراجع حجم الصادرات وإزداد حجم الواردات ما

زاد العجز في الميزان التجاري بمقدار 4.2% خلال الفترة (2010-2011)،زِد على ذلك إرتفاع في معدلات التضخم التي قدرت بـــــ 6.4% سنة 2011.

02/ تداعيات الربيع العربي على مصر

في مصر كانت إحدى جذور السخط التي أدت إلى ثورة 25 يناير هي الجشع الواضح لنخبة صغيرة من رجال الأعمال ذوي النفوذ السياسي الذين إستولوا على منافع عملية النم،ويبدو ذلك واضحا في زيادة الفقر الملحوظة نتيجة لإرتفاع أسعار المواد الغذائية،في وقت كان فيه الناتج المحلي الإجمالي للفرد يرتفع بمعدل 2%،كما يبدو واضحا أيضا أن معظم السكان،عندما وجدوا فقرهم يتزايد في الوقت الذي شهدت فيه البلاد عموماً إزدياداً في الثروة،تحولوا إلى الغضب والشعور المبرر بالظلم الإجتماعي والخط.[6]

وقد أدت ثورات الربيع العربي في مصر إلى نتائج إقتصادية عديدة منها تباطؤ الناتج المحليالإجمالي(بالأسعار الثابتة لنحو 1% في عام 2011،بعدما كان قد حقق نموا بواقع 5% و3.7% قبل الثورة في أوائل 2010،وكان التأثير الأكبر قبل وبعد الثورات قد طال قطاعات التصنيع والسياحة والإستثمارات الأجنبية،كما تأثر معدل البطالة والتضخم بشكل سريع إتجاه الإرتفاع،فقد إنخفض عدد السياح بنسبة 31% خلال شهر واحد، وعان ميزان المدفوعات المصري وحقق عجزاً يتراوح بين 10 و 12 مليار دولار في السنة المالية 2011-2012،كما كان لتحويلات العاملين في الخارج نصيبها من تداعيات الإضطرابات إذ أن عودة أكثر من 100 ألف مصري تقريبا من ليبيا أثرت على تحويلات المصريين ين في الخارج.

كما أضاف معهد التمويل الدولي تقريراً تحدث فيه عن صافي الإستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر التي تساهم بنحو 3% من الناتج المحلي الإجمالي،إنخفاضا حيث وصل إلى 2.5 مليار دولار فقط في عام2011 ،بعدما كان يتراوح ب 9 مليارات دولار في المتوسط سنويا خلال السنوات الخمسة الماضية وهو بذلك يمثل إنخفاضا بواقع 60% عن مستواه للأعوام السابقة[7]، والجدول الموالي يوضح تأثيرات الربيع العربي على الإقتصاد المصري.

الجدول رقم 02: تأثيرات الربيع العربي على الإقتصاد المصري

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي الإستثمارات	20.9	22.4	19.2	18.9	16.3
العائد الحكومي	27.7	27.8	27.7	25.1	24.7
الحسابات الجارية	2.1	0.5	2.3-	2.0-	1.9-
الناتج المحلي	130.3	162.4	188.6	248.5	235.9

المصدر: بويبية نبيل،مرجع سبق ذكره.

من الجدول نلاحظ إنخفاض كل من حجم الإستثمارات،العائد الحكومي،الناتج المحلي في مصر راجع للأحداث التي عقبت المنطقة،والإنخفاض الهائل في عدد السائحين بنسبة 45% عام 2011 مما كان له بالغ الأثر على الإقتصاد المصري،كما سجل ميزان الحسابات الجارية عجزاً راجع لإرتفاع حجم الواردات وإنخفاض حجم الصادرات.

03/تداعيات الربيع العربي على سوريا

لقد تفاقمت سوريا التي تشتد و تحتدم بها الأزمة حتى الآن-مستويات التضخم- كما تشير المؤشرات إلى أن حساباتها الجارية كنسبة من الناتج قد انخفضت بنسبة 53% في عام 2011 نظرا لقلة تدفق رؤوس الأموال إليها كذلك لهروب المستثمرين خشية القلق المنتشر بالبلاد ، والجدول الموالي يوضح تأثيرات الربيع العربي على سوريا.

الجدول رقم03: تأثيرات الربيع العربي على سوريا

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
التضخم	157.2	182.3	177.1	188.2	209.6
إجمالي الاستثمارات	21.4	20.1	22.1	24.3	25.2
العائد الحكومي	22.7	20.1	23.9	21.8	21
الحسابات الجارية	-7	-4.7	-10.2	-4.5	-5.3
التبادل التجاري	-0.2	-1.3	-3.6	-3.9	-6.1

المصدر: بويبية نبيل،مرجع سبق ذكره.

تشير معطيات الجدول إلى الإرتفاع المفرط لنسب التضخم،إضافة إلى الإنخفاض العائد الحكومي،وكذا العجز في الميزان التجاري، إضافة إلى إنخفاض حجم التبادل التجاري بنسبة 6.11% سنة 2011،إلا أنه نلمس من خلال الدراسة إنعدام البيانات أو تقديرات مستقلة عن سوريا للفترة بعد عام 2010،من قبل البنك الدولي ومعظم البيانات المأخوذة تستند إلى بيانات من مصادر مختلفة،كالمكتب المركزي للإحصاء في سوريا،لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا،لذلك المعلومات غير دقيقة بالنسبة للباحثة.

04/تداعيات الربيع العربي على اليمن

يعتبر الشعب اليمني من أفقر شعوب العالم،حيث قدر متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل بنحو 1300 دولار على الأكثر،وأن نصف السكان يعيشون على أقل من دولارين أيضا في اليوم الواحد،ناهيك عن تراجع الإستثمارات الأجنبية من نحو ثلاثة مليارات دولار في الربع الأول من عام 2011 إلى 219 مليون دولار في الربع الأول من العام الجاري،وتناقص حجم الإحتياطات في البنك المركزي من 35 مليار دولار

إلى 15 مليار دولار(بينها ثلاثة مليارات ودائع تركية وسعودية وقطرية)قدمت لمساعدة الدولة على النهوض بالإقتصاد[8]،والجدول الموالي يوضح التأثيرات المختلفة للربيع العربي على الإقتصاد اليمني.

الجدول رقم 04: التأثيرات المختلفة للربيع العربي على الإقتصاد اليمني

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
إجمالي الاستثمارات	17.2	15.4	13.5	11.6	6.0
العائد الحكومي	33.2	36.7	25.0	25.8	20.3
الحسابات الجارية	-7.0	-4.7	-10.2	-4.5	-5.3
التبادل التجاري	8.1	4.3	1.9	1.2	-1.6

المصدر: بويبية نبيل،مرجع سبق ذكره.

كما تشير بيانات الجدول إلى تناقص الإستثمارات في المنطقة بنسبة كبيرة فاقت 50% في سنة 2011،مقارنة بالسنوات الماضية،وزيادة إنخفاض العائد الحكومي،زد على ذلك تواصل العجز في الميزان التجاري ونقص التبادل التجاري لأدنى مستوياته،إذ سجل سنة 2011 إنخفاض بـــــ 1.6%.

فقد بينت المؤشرات الإقتصادية الدافع وراء الثورة،في مؤشرات الفقر المدقع،وتراجع الناتج المحلي الإجمالي كأهم مؤشرات الإقتصاد حتى عام 2011 إلى ما يقرب من 7% مقابل (15-20%) في عام 2010،وإرتفاع معدل التضخم إلى نحو 20%،مقارنة بنحو 12% عام 2010.

ثانيا: تداعيات الربيع العربي على الدول المجاورة وباقي دول المنطقة

تأثرت الدول الواقعة بالقرب من بلدان التحول العربي وإنتشرت تداعيات هته الأزمة على كل من الإقتصاد الأردني والتركي واللبناني ،فالصراع في سوريا دفع بأكثر من 620 ألف لاجيء إلى الأردن،ما ألحق الضرر بالإقتصاد الأردني و بطء في نموه،كما كانت للأحداث الأمنية في العراق وهو أكبر شريك تجاري للأردن آثاراً سلبية،كما تشهد الحدود اللبنانية مع سوريا مخاطر جسيمة وكثيرا مايشن تنظيم داعش وجبهة النصرة هجومات منسقة من قواعد في سوري،ومع تدفق اللاجئين السوريين إنحسربدرجة ملموسة في عام 2014،بعد أن فرضت الحكومة البنانية قيوداً على دخول البلاد.فإن لبنان مازال يستضيف نحو 1.18 مليون لاجيء مسل لدى مفوَّضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين من سوريا أو مايعادل 26% من السكان،ومن نتائج هذه الفوضى الإقليمية أن لبنان أصبحت أيضا في حالة شلل سياسي و إقتصادي داخلي،كما تأثرت أيضا تركيا بالصراعات المستمرة في سوريا نظرا للحدود الجغرافية بينهما وقربها لها، والشكل الموالي يوضح ذلك[9].

الشكل البياني رقم01: تداعيات الربيع العربي على الدول المجاورة لبلدان التحول العربي

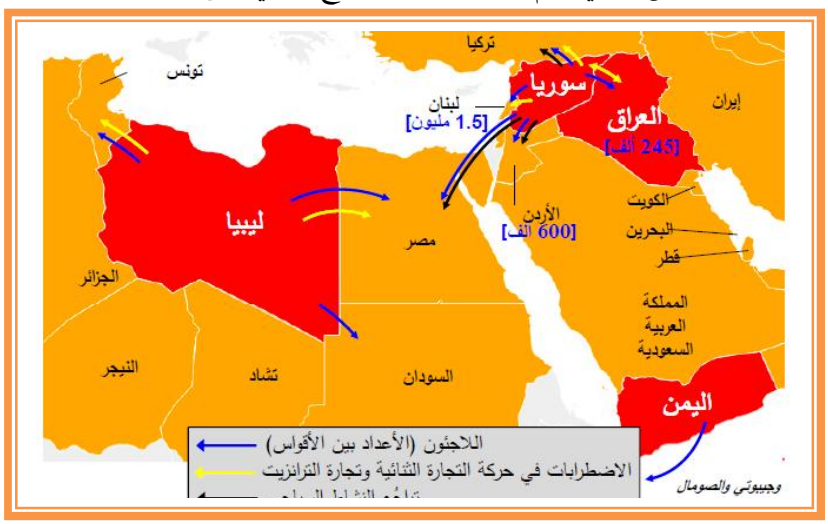

المصدر: صندوق النقد الدولي،منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،آفاق الإقتصاد الإقليمي،"النفط والصراعات وفترات التحول"،5 مايو 2015.

أما بالنسبة لدول التعاون الخليجي فالوضع مختلف تماما ،حيث أنها لم تتأثر بالشكل الكبير نتيجة لاندلاع الثورات بالدول المجاورة لها فعلى العكس من دول الربيع العربي فقد جنت دول الخليج ثمار تلك الثورات و حققت مكاسب هائلة من وراء تلك الثورات و ذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط مما تسبب في جني دول الخليج و على الأخص الإمارات و السعودية و قطر أرباح طائلة من زيادة عدد السواح لديها والجدول الموالي يوضح ذلك.

الجدول رقم 05: تداعيات الربيع العربي على دول التعاون الخليجي

البيان	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي للسعودية	179.8	213.6	168.8	192.6	226.1
الناتج المحلي للإمارات	258.2	314.8	270.3	302.0	358.1
الناتج المحلي لقطر	79.5	115	97.6	127.3	169.81

المصدر: بويبية نبيل،مرجع سبق ذكره.

تشير مؤشرات الجدول إلى ارتفاع حجم الناتج المحلي لدولة الإمارات و كذلك في السعودية نتيجة لجدب الاستثمارات كونه منطقة خصبة لجدب الاستثمارات الأجنبية خصوصا عام 2011 للإستقرار السياسي والإقتصادي حتى يتمكن المستثمرين ممارسة أعمالهم البحرية و بدون مخاوف أو قلق.

ثالثا: أهم الإجراءات التي إتخذها الدول العربية لتدارك آثار الربيع العربي

لقد تسارعت كافة الدول المجاورة لبلدان التحول العربي،وإن لم نقل كافة الدول العربية تقريبا إلى تطبيق حزمة من الإجراءات "الإستباقية والإحترازية" خلال عام 2011،والتي إستهدفت في الأساس إرضاء الرأي العام،وتميزَّت بطبيعتها الإقتصادية والإجتماعية"المؤقتة"وإنطلاقاً من قناعة مفادها أن المشكلات الإقتصادية والإجتماعية كانت المحرك الأساسي للربيع العربي،وأنه إذا ما تم معالجة تلك المشكلات ،ولو بصورة جزئية،فإنه من الأرجح أن تغض الشعوب العربية الطرف عن المطالب والحقوق السياسية الأخرى،ولتبيان ذلك قسمنا المنطقة إلى 3 مجموعات:

- مجموعة تضم دول الخليج المصدرة للنفظ.
- مجموعة تضم الدول النامية المصدرة للنفط.
- مجموعة تضم الدول المستوردة للنفط.

01/الإجراءات المتخذة من قبل دول الخليج المصدرة للنفط

إتخذت معظم دول مجلس التعاون لدول الخليج،عدة إجراءات من أجل تفادي عدوى وحمى الربيع العربي،فقامت البحرين بزيادة رواتب العاملين بنسبة وصلت حوالي 37% بالنسبة للعاملين في أدنى السلم الوظيفي،أما الكويت فقامت بتوفير المواد الغذائية الأساسية للمواطنين الكويتيين بالمجان لمدة 14 شهر،نفس الشيء بالنسبة لقطر والسعودية وعمان فقد صرفوا منحة "إعانة بطال" وزيادة معتبرة في أجور العاملين[10]،والجدول الموالي يشرح أهم الإجراءات المتخذة من قبل دول هذه المجموعة.

الجدول رقم06:أهم الإجراءات التي إتخذها دول الخليج المصدرة للنفط خلال العام 2011 لتدارك آثار الربيع العربي

الإجراء / الدولة	زيادة الأجور	زيادة مخصصات الدعم	خفض الضرائب	زيادة التحويلات الإجتماعية	زيادة مخصصات الإنفاق في الحكومة والقطاع العام	زيادة فرص العمل في الحكومة والقطاع العام	التكلفة الإجمالية
دول الخليج المصدرة للنفط							
البحرين	✓	✓	✓	✓	✓	✓	التكلفة الإجمالية للزيادة في الأجور في القطاع

							العام بنسبة 2.5% من الناتج المحلي الإجمالي.
الكويت	✓	✓			✓	✓	
عمان	✓	✓	✓		✓	✓	تقدر وزارة المالية التكلفة الإجمالية للإجراءات الجديدة لعام2011 بحوالي 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي أو زيادة الميزانية بنسبة 12%
قطر	✓						
المملكة العربية السعودية	✓				✓	✓	25% من الناتج المحلي الإجمالي.
الإمارات العربية المتحدة		✓	✓				

المصدر: أشرف العربي،"الربيع العربي: مقاربة إقتصادية لفهم الدوافع وإستخلاص الدروس"،مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية،المعهد العربي للتخطيط بالكويت،المجلد 15-العدد الأول-يناير 2013،ص126،على الموقع الإلكتروني:www.arab-api.org،تاريخ الإطلاع:2014/12/21،على الساعة 21:02.

يوضح الجدول أعلاه،سعي دول الخليج المصدرة للنفط،والتكلفة الإجمالية لكل دولة من أجل الحفاظ على سلامة وإستقرار بلادها،ماكلفها زيادة كبيرة في الإنفاق العام موجهة إلى الجبهة الإجتماعية من خلال التركيز على سياسات إرضاء الرأي العام من الزيادة في الأجور والزيادة في مخصصات الدعم.

02/ الإجراءات المتخذة من قبل الدول النامية المصدرة للنفط

فيما يخص هته المجموعة فإن الحديث تركز على الجزائر وإيران،حيث قامت الجزائر بعدة إجراءات كزيادة رواتب العاملين في القطاع العام وزيادة الدعم المخصص للسلع الإستهلاكية الضرورية،وإلغاء ضريبة القيمة المضافة[11]،والجدول الموالي يشرح ذلك.

الجدول رقم07:أهم الإجراءات التي إتخذتها الدول النامية المصدرة للنفط خلال العام 2011 لتدارك آثار الربيع العربي

الإجراء / الدولة	زيادة الأجور	زيادة مخصصات الدعم	خفض الضرائب	زيادة التحويلات الإجتماعية	زيادة مخصصات الإنفاق في الحكومة والقطاع العام	زيادة فرص العمل في الحكومة والقطاع العام	التكلفة الإجمالية
الدول النامية المصدرة للنفط							
الجزائر	✓	✓			✓	✓	زيادة الإنفاق العام بنسبة25% من الناتج المحلي الإجمالي.
إيران		✓		✓			
العراق	✓	✓		✓	✓	✓	

سوريا		✓		✓			2-3% من الناتج المحلي الإجمالي
اليمن	✓	✓	✓	✓		✓	أكثر من 4% من الناتج المحلي الإجمالي.

المصدر:أشرف العربي،مرجع سبق ذكره،ص 127.

إنتهجت معظم الحكومات نفس السياسات من أجل زيادة نسبة الرضا الشعبي عن الأداء التنموي.

03/الإجراءات المتخذة من قبل الدول المستوردة للنفط

قامت المغرب بزيادة قدرها حوالي 75 دولار أمريكي شهريا لكافة العاملين في الدولة والجيش،وضح نحو 1.3 مليار دولار أمريكي،في شكل دعم إضافي لمواجهة الزيادات المتلاحقة في أسعار السلع الأساسية،كما قامت الأردن بزيادة أجور العاملين وأصحاب المعاشات بما يعادل 28 دولار أمريكي شهريا وبتكلفة إجمالية قدرها 233 مليون دولار[12]،والجدول الموالي يشرح أهم الإجراءات المتخذة من هته المجموعة.

الجدول رقم08:أهم الإجراءات التي إتخذتها الدول المستوردة للنفط خلال العام 2011 لتدارك آثار الربيع العربي

الإجراء / الدولة	زيادة الأجور	زيادة مخصصات الدعم	خفض الضرائب	زيادة التحويلات الإجتماعية	زيادة مخصصات الإنفاق في الحكومة والقطاع العام	زيادة فرص العمل في الحكومة والقطاع العام	التكلفة الإجمالية
الدول المستوردة للنفط							
الأردن	✓	✓	✓	✓	✓		5% من الناتج المحلي الإجمالي
لبنان				✓			أقل من 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي.
مصر	✓	✓		✓		✓	0.8% من الناتج المحلي الإجمالي
تونس	✓	✓		✓	✓	✓	
المغرب	✓	✓	✓	✓		✓	

المصدر:أشرف العربي،مرجع سبق ذكره،ص 127.

من الجدول نلاحظ أن الجهوذ المبذولة من قِبل الأردن قد كلفت الدولة مقدار 5% من الناتج المحلي الإجمالي،سعياً منها من أجل إخماد نار وعدوى الربيع العربي،كما قامت لبنان بإجراءات محتشمة تخص الزيادة في التحويلات الإجتماعية ما كلفتها نسبة أقل من 0.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

خاتمة:

عند تقييم المشهد الإقتصادي في الدول التي شهدت الثورات قبل إندلاعها تُرجع الأسباب الإقتصادية السبب الرئيسي في نشوبها،وتتباين هذه الأسباب مابين الداخلية والخارجية،إذ ترجع تآكل وتناقص مكانة الطبقة الإجتماعية المتوسطة المثقل كاهلها الأنظمة السياسية الإستبدادية والطبقية الفاحشة وزيادة التكاليف المعيشية من بين الأسباب الداخلية التي شهدتها بلدان التحول.

إضافة إلى مسببات خارجية التي ترجع أساساً إلى الإصلاحات الجذرية التي دعت إليها مؤسسات بريتون وودز في فترة ثمانينيات القرن الماضي،والتي لم تُؤت ثمارها خاصة على الجانب الإجتماعي،زِد على ذلك إنخفاض التدفقات التحويلية الخارجية والإرتفاع الحاد للأسعار العالمية للغذاء،أدت العوامل السابقة الذكر إلى حدوث مشاكل إجتماعية قادت إلى فوران الشعب و إستخلصنا جملة من النتائج نلخصها فيمايلي:

- أثبتت ثورات الربيع العربي أن أسبابها الرئيسية ماهو إلا تراكم الآثار السلبية لسياسات الإصلاح الإقتصادية خلال المراحل الإنتقالية.
- خلفت ثورات الربيع العربي دماراً شاملا لبعض دول التحول كسوريا،اليمن،ليبيا والعراق،وخلقت أوضاعاً من المعاناة والتشرد على نطاق واسع.
- إمتدت الآثار السلبية إلى بعض الدول المجاورة لبلدان التحول العربي،نتيجة النزوح إليها لقربها الجغرافي،في حين إختلف الوضع تماما لبعض الدول كدول التعاون الخليجي،فقد جنت ثمار تلك الثورات بزيادة عدد السواح لديها.
- إتخاذ معظم الدول إجراءات وقائية لتفادي عدوى جمى الربيع العربي،كل حسب إمكانتياته وقدراته المالية،كزيادات في الرواتب،مخصصات الدعم،خفض الضرائب وزيادة في فرص العمل في القطاع الحكومي.

الهوامش و المراجع

1- دراسات إستقصائية للأوضاع الإقتصادية والمالية العالمية،آفاق الإقتصاد الإقليمي،منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى،صندوق النقد الدولي،أفريل 2011.

2- عدنان فرحان الجوراني"الآثار الإقتصادية للربيع العربي"،الحوار المتمدن، 2012/11/19 على الموقع الإلكتروني:WWW.M.AHEWAR.ORG

تاريخ الإطلاع:2015/02/12،على الساعة 11:25.

3- نفس المرجع السابق .

4- أحمد حلمي عبد اللطيف،" إقتصاديات دول الربيع العربي، و الآفاق"، 29 ديسمبر 2012،على الموقع الإلكتروني:http://arab.majalla.com/2012/12/article55241203،تاريخ الإطلاع 2015/01/13،على الساعة:13:13.

5- بويبية نبيل،"منطقة الشرق الأوسط ثورات الربيع العربي"،على الموقع الإلكتروني: https://sites.google.com>site>unis p21،تاريخ الإطلاع:2015/01/05، على الساعة:12:21

6- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة،تقرير تحديات التنمية في الدول العربية 2011:" نحو دولة تنموية في المنطقة العربية"، 2011،ص 107،على الموقع الإلكتروني: www.undp.org،تاريخ الإطلاع:2015/01/13،على الساعة 13:31.

7- أحمد حلمي عبد اللطيف،مرجع سبق ذكره.

8- نفس المرجع السابق.

9- صندوق النقد الدولي،منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا،آفاق الإقتصاد الإقليمي،"النفط والصراعات وفترات التحول"،5 مايو 2015.

10-أشرف العربي،"الربيع العربي: مقاربة إقتصادية لفهم الدوافع وإستخلاص الدروس"،مجلة التنمية والسياسات الإقتصادية،المعهد العربي للتخطيط بالكويت،المجلد 15-العدد الأول-يناير 2013،ص 108،على الموقع الإلكتروني:www.arab-api.org،تاريخ الإطلاع:2014/12/21،على الساعة 21:02.

11-نفس المرجع السابق،ص 109.

12-نفس المرجع السابق،ص 110.